

الجمهورية التونسية



التقرير السنوي

للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

لسنة 2017

إحالات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
في قطاع الصحة لعنوان 2017



الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
INLUCC
Instance Nationale de Lutte Contre la Corruption

يشكل قطاع الصحة المجال الأكثر اتصالا بالمواطن وذلك لارتباطه بالحياة البشرية، لذلك تولى الهيئة أهمية كبيرة للملقات الواردة عليها في خصوص هذا القطاع، ويرد منها:

61. شبهة فساد بمصحة خاصة

تعهدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتبليغ عبر الرقم الأخضر مفاده قيام شبهة فساد بالمصحة الخاصة (...).
بتعمد إلحاق أضرار بدنية خطيرة بصحة المرضى أدت إلى حالة وفاة.

وبمباشرة أعمال التقصي فقد تبين قيام الشبهات التالية:

- ♦ عدم احترام المعايير الصحيّة الضروريّة،
- ♦ انعدام المعايير الفنيّة لقاعة العمليات،
- ♦ انعدام الصيانة،

وقد انجر عن هذه التجاوزات إلى وفاة شخصين على إثر عمليّتين جراحيّتين، إضافة إلى حصول حالات تعفن تعكّرت على إثرها الوضعيّات الصحيّة للمرضى.

وتنسب مسؤولية هذه الأفعال قانونا إلى صاحب المصحة، وهو طبيب أخصائي في الجراحة.

وقد تأكّدت هذه الشبهات على إثر قيام وزارة الصحة بإجراء تفقّد، بناء على إشعار في الغرض من طبيبة مختصة في أمراض النساء والتوليد ابنة أحد الضحيّتين المشار إليهما اعلاه، وقد توصل فريق التفقّد إلى اثبات الاخلالات والتجاوزات المذكورة اعلاه وأوصى في تقريره الصادر بتاريخ 24 أفريل 2017، على وجه الخصوص بأنّ الوضعيّة «تستدعي الغلق الفوري» للمصحة.

وبناء على ما تقدم فإن الأعمال سالفه الذكر تعتبر أفعالا مجرمة صراحة على معنى الفصول 217 و225 و297 من المجلة الجزائية والفصول 5 و6 من مجلة واجبات الطبيب التي تمّت على أساسها إحالة الملف إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائيّة بن عروس.

وتجدر الإشارة إلى أنّه وإلى حدود إحالة الملف على القضاء من قبل الهيئة بتاريخ 25 ديسمبر 2017 يبدو أنّه لم يقع غلق المصحة، رغم ما يشكّله إبقاؤها بحالة مباشرة من تهديد حقيقي لصحة المرضى واستنزاف لأموالهم بداعي العلاج.

”

تشابك الفساد في قطاع الصحة
واستشرائه يهدد بانهيار قطاع
ذو خصوصية يستمدّها من
إرتباطه المباشر بصحة المواطن
وتأثيره المباشر على الحياة
البشرية.

“

62. شبهات فساد مالي وإداري بإحدى المصحات

تعهدت الهيئة عريضة مباشرة مفادها التبليغ عن وجود شبهات فساد بإحدى المصحات الخاصة تتمثل أساسا في فقدان كميات من الأدوية الخصوصية وصرافها دون وصفات طبية؛ وذلك بفتح ملفات وهمية بالصيدلية التابعة للمصحة بالإضافة إلى تجاوزات على مستوى الخزينة وعدم مسك دفاتر مع صرف أموال دون وجه قانوني.

ونظرا لخطورة الموضوع باشرت الهيئة أعمال التقصي في الملف وطالبت وزارة الصحة بمدها بجملة تقارير التفقد التي تم الاذن بإنجازها حول المصحة. وتمكنت الهيئة من خلالها من الكشف عن التجاوزات على المستوى الإداري والمالي لهذه المصحة وذلك استنادا على ما ورد بالتقرير عدد 19 / 2016، والتي تتمثل فيما يلي:

- ◆ حصول أعوان المصحة على كميات من الأدوية دون وجه حق ووصفة طبية ودون الخضوع لأي فحص طبي مع عدم دفع معلوم التسجيل.
- ◆ ملفات طبية تحمل معطيات وهمية.
- ◆ معاينة تكرار الفحوصات الطبية بالنسبة لبعض المرضى وفي حيز زمني وجيز، وانتفاع نفس المرضى بكميات من الأدوية بصفة مفرطة تتجاوز المقادير القصوى.

وثبت من خلال نتائج أعمال التفقد، تعمد أعوان التسجيل بالمصحة تسجيل وصفات طبية بأسمائهم للحصول على كميات الأدوية غير مبالين بما يسببه ذلك من أضرار بشرية ومادية ومن اعتداء على حق المواطنين المرضى للحصول على الحق في العلاج.

وحسب العينة التي تمت دراستها والتي غطت السنوات من 2011 إلى 2016 فإن الخسائر اللاحقة بالمؤسسة جراء نهب وسرقة الأدوية بلغت أرقاما خيالية حيث فاقت ملايين الدنانير حسب ما أورده تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2016.

وتمثل جملة هاته الأفعال جريمة في حق المواطنين إضافة لما تكلفه للدولة من خسائر مادية، وهو ما يستدعي التدخل الفوري والعاجل لوقف استنزاف موارد الدولة وإيقاف نزيف إهدار المال العام وتتبع بارونات الفساد مع مشاركة مسؤولين من قطاع الصحة.

وقد أحالت الهيئة بناء على المعطيات المتوفرة لديها الملف على أنظار النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس لإجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتتبع كل من سيكشف عنه البحث.

63. تجاوزات بالمستشفى الجهوي بالقصرين

تلقت الهيئة عريضة مفادها التبليغ عن وجود تجاوزات بالمستشفى الجهوي بالقصرين وتحديدًا بمصلحة

الفوترة منسوبة لمتصرفة بالمصلحة المذكورة. وجاء بالعريضة أن هذه الأخيرة قد تعمدت تسجيل المرضى الوافدين على المستشفى وأفراد عائلتهم المنتفعين بخدمات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ثم تقوم بنسخ دفاتر علاجهم وتسجيلهم لأكثر من مرة قصد الترفيع في مداخيل المستشفى وهو ما يتسبب في إثقال كاهل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبمزيد التقصي والتحري في الموضوع تم الوقوف على العديد من التجاوزات الادارية بالمصلحة المذكورة من قبل نفس الموظفة حيث تبين أنها تولت تسجيل بعض الأشخاص المنتفعين بالضمان الاجتماعي عديد المرات بلغ عددهم 15 شخصا وتسجيل انتفاعهم بالخدمات الصحية سوريا.

وحيث تأكد أنّ الأفعال المرتكبة من قبل المظنون فيها مخالفة للتراتب القانونية مستغلة وظيفتها لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسها أو لغيرها أو للإضرار بالإدارة، أحالت الهيئة الملفّ على القضاء لإجراء التتبعات اللازمة.

64. شبهات فساد إداري ومالي بأحد المستشفيات الجامعية

تعهدت الهيئة بملف يتضمن عريضة مفادها أن العارضان قد شاهدا شخصا يقوم بطريقة شبه يومية بحمل أكياس من الأدوية إلى إحدى الصيدليات المحاذية لمصلحة (...).

وبسماع العارضين والتحري عليهما أفادا بأنهما توليا الاستفسار عن هوية هذا الشخص وأفادا بأنه شخص يدعى (...). وهو عامل بالمستشفى يقوم بسرقة الأدوية وبيعها للصيدليات الخاصة.

وبما أنّ أعمال التقصي تستدعي إجراء جملة من المعاينات والتفتيشات والأبحاث، تولّت الهيئة إحالة الملف على أنظار القضاء لإجراء التحقيقات اللازمة ضد المظنون فيه وكل من سيكشف عنه البحث.

65. تجاوزات بمجمع الصحة الأساسية بمنوبة

تعهدت الهيئة بشكاية مفادها قيام مدير مجمع الصحة الأساسية بمنوبة بتغيير اللوحة المنجمية للسيارة نوع «بولو» بيضاء اللون الراجعة بالملكية لوزارة الصحة العمومية.

وقد تمت معاينة هذا التدليس من قبل المتفقد. وبشرت الهيئة أعمال البحث والتحري وتولت مكاتب الوكالة الفنية للنقل البري قصد الحصول على نسخة من الملف الأصلي للسيارة التي تم إدخال تغييرات على لوحاتها المنجمية لتحديد المسؤوليات.

وتوصلت الهيئة بالرد الذي تبين من خلاله أنه وبالرجوع للسجل الوطني للعربات تبين أن هذه العربة مسجلة منذ أفريل 2005 إلى حد هذا التاريخ باسم الوزارة.

ويمثل ما أتاه المشتكى به من أفعال جريمة من أجل الاستيلاء على ممتلكات الدولة والمال العام.

وبناء على كل هذه المعطيات، تم ختم الملف من قبل الهيئة لثبوت الشبهة وإحالة على النيابة العمومية للإذن بتتبع المظنون فيه جزائيا وكل من سيكشف عنه البحث.

66. شبهة استيلاء على أدوية من مركز الصحة الأساسية بالشريفات

تعهدت الهيئة بتبليغ بموجب مكاملة عبر الرقم الأخضر من مواطنة من منطقة الشريفات بمعتمدية سليمان من ولاية نابل مفادها وجود شبهة تجاوزات إدارية ومالية بمركز الصحة الأساسية بالشريفات متمثلة في اختلاس كميات من الأدوية من قبل المدعو (...). وهو ممرض أول بمركز الصحة المذكور.

وورد بالتبليغ أنّ المعني بالأمر استغلّ في العديد من المناسبات الخطة التي يشغلها لسرقة الأدوية من مكان عمله والتفريط فيها بالبيع.

وباشرت الهيئة أعمال التفتيش في الموضوع وطلبت من الإدارة الجهوية للصحة العمومية بنابل اجراء زيارة تفقد لمركز الصحة الأساسية بالشريفات للوقوف على صحة التبليغ ومدى صحّ وجود تجاوزات إدارية ومالية بالمركز من عدمه.

ووردت نتائج التفتيش على الهيئة والتي أفضت إلى وجود عديد الإخلالات التي ترتقي إلى شبهة فساد مالي وإداري وتتمثل في:

- ♦ ضعف منظومتي الرقابة والإدارة بالمركز: حيث أنّ المدعو (...) يتولى إدارة مركز الصحة الأساسية بمختلف جوانبها وما تتضمنه من تصرف في كمّيات الأدوية بمفرده وبدون تطبيق المنظومات الخاصة بحفظ الأدوية واستغلالها وتوظيفها، مما أدى إلى غياب تام لنظام مسك حسابية المواد بكل ما تقتضيه من جداول ارسال وبطاقات حركة مخزون ومراقبة الطلبات الشهرية الخاصة بكمّيات الأدوية.
- ♦ التلاعب بمخزون بعض الأدوية الخطيرة والخاضعة مباشرة إلى وزارة الصحة كالمؤثرات العقلية Lorazépam 2.5 mg حيث تمّ تسجيل نقص هام في الكمّيات المتوفرة من هذه المادة في غياب ما يبرر هذا النقص.
- ♦ تمّ العثور بحوزة المعني بالأمر على مادة Méprobmate 400mg وهي مؤثرات عقلية خطيرة من شأنها أن تؤدي إلى حالة الإدمان بالنسبة لمتعاطيها حيث ثبت أنّ الممرض المذكور قام بالتزود مباشرة بهذه المادة من مقر عمله إضافة إلى العثور داخل محفظته على مادة Tramal وهي مسكن قوي يؤدي إلى حالات إدمان خطير في صورة غياب المتابعة الصحية، كما تمّ العثور داخل الحقيبة الخاصة للمدعو (...) على مواد صيدلوية وطبية أخرى تستعمل في الإسعافات الأولية والجراحات السطحية دون تحديد وجهتها.

وبعد التحقق من هذه التجاوزات تولت الهيئة ختم أعمال التقصي وإحالة الملف بتاريخ 09 نوفمبر 2017 على النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بقرمبالية.

67. شبهة الاستيلاء على مادة «الكيتامين» المخدر من مستودعات الصيدلية المركزية

تعهدت الهيئة بموجب إشعار من مواطن بالتقصي في ملف فساد تعلق موضوعه بالاستيلاء على مادة «الكيتامين» المخدر من مستودعات الصيدلية المركزية خاصة بمستودع توزيع الأدوية للمستشفيات بسوسة خلال سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 و2016.

وباشرت الهيئة أعمال التقصي وتولت مراسلة الصيدلية المركزية للاستفسار حول الموضوع وأكدت هذه الأخيرة تكرار ظاهرة نقص مادة الكيتامين في العديد من المستودعات التابعة لها.

وتولت إدارة التفقد والجودة التابعة للصيدلية المركزية إجراء أعمال التدقيق التي تبين من خلالها إختفاء 05 قوارير من المادة المذكورة بمستودع توزيع الأدوية للمستشفيات بسوسة التابع للصيدلية المركزية وقد اتجهت الشكوك نحو حارس المستودع نظرا لتضارب أقواله إضافة إلى مخالفته لتعليمات رئيس المستودع.

وتبين أنّ فقدان كمية هامة من هذه المادة الخطيرة كان بسبب عدم احترام الإجراءات والمعايير القانونية التي ضبطها المشرع في تداول المواد المخدرة وهو ما سهل عديد السرقات بمخازن الصيدلية المركزية.

ويشتبه ان يكون مرتكبو هذه العمليات على ارتباط ببعض شبكات ترويج المواد السمية.

وعليه تولت الهيئة ختم أعمالها وأحالت نتائجها على النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسوسة بتاريخ 19 أفريل 2017.

68. شبهة فساد بالمستشفى المحلي بقرمبالية

تعهدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب عريضة من موظفين بالمستشفى المحلي بقرمبالية حول شبهات فساد تعلقت بمدير المستشفى المدعو (...) ومجموعة من الإطارات الطبية وشبه الطبية خاصة منهم المدعو (...) والمدعو (...) والمدعوة (...).

وأفضت أعمال التقصي وفقا لمقتضيات المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 إلى توصل الهيئة بمجموعة من الوثائق والمؤيدات والشهادات تبين من خلالها ما يلي:

- ♦ الاشتباه في اختلاس المدعو (...) المسؤول الأول عن مستودع السيارات لكمية من الوقود واستغلال سيارات المصلحة بدون وجه حق وعدم فتح مدير المستشفى لبحث جدي في الموضوع.
- ♦ قيام مدير المستشفى (...) بانتداب 3 أعوان تربطه بهم علاقة قرابة.

- ♦ قيام الدكتورة (...) بأعمال طبية بالمصحات الخاصة خلال أوقات عملها وخارجها.
 - ♦ تسلّم الدكتور (...) لرشاوي مقابل تسليم شهادت طبية أولية للعنف ولحوادث الطرقات مع قيامه بتزيف عدد أيام الراحة للمتمتعين بهاته الشهادات على عكس ما تقتضيه حالتهم الصحية.
 - ♦ إجراء الدكتور (...) عمليات جراحية بمقابل داخل المستشفى.
 - ♦ استعمال سيارات الإسعاف التابعة للمستشفى لنقل المرضى من المستشفى إلى المصحات الخاصة.
 - ♦ تغاضي مدير المستشفى على التجاوزات المذكورة وتستره على الأطراف التي قامت بذلك رغم علمه بها.
- وبناء على ذلك وبانتهاء أعمال البحث والتقصي أحالت الهيئة الملف إلى النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بقرمبالية بتاريخ 29 ديسمبر 2017.

69. شبهة فساد تتعلق بالاستيلاء على المعاليم المتأتية من تسجيل المرضى بمستشفى محلي بولاية أريانة

تعهدت الهيئة بموجب عريضة تتضمن التبليغ عن شبهة فساد تتمثل في تورط بعض العملة والموظفين والأطباء في الاستيلاء على المعاليم المتأتية من تسجيل المرضى بمستشفى من ولاية أريانة.

وجاء في العريضة أنّ بعض العاملين بشباك تسجيل المرضى بشباك القبول يتعمدون عدم تسجيل كل المرضى بالسجل المعد للغرض وعدم تسليمهم وصولات خلاص بل الاكتفاء بتسليمهم وصفة طبية مسجل عليها اسم المريض فحسب، الشيء الذي يضمن لهم فيما بعد عملية الاستيلاء على معاليم التسجيل التي لم تضمن بالدفتير ولم تسلم فيها وصولات خلاص قانونية تحمل اسم المريض ولقبه والمبلغ الذي قام بدفعه ورقم الوصل وتاريخه. وتولت الهيئة مباشرة أعمال التقصي وتمّ سماع موظفة بالمستشفى والتي قدمت جدولا متعلقا بسنة 2015 يبين بوضوح الفارق بين عدد المرضى المسجلين بدفاتر تسجيل المرضى بمكتب القبول وعدد المرضى المسجل بدفاتر العيادات التي يقع اسداؤها من طرف الأطباء.

وبين الجدول أنّ العيادات غير المسجلة أي المستولى على المعاليم بعنوانها قد بلغ بين شهر فيفري وشهر ديسمبر من سنة 2015 بلغ 12.648 عيادة.

وتعززت الأدلة بشهادة أدلت بها مريضة كانت قد توجهت للمستشفى المذكور ولم يقع مدها بوصل خلاص بل اكتفوا بمدها بشهادة طبية عليها اسم ابنتها المريضة ولقبها دون ذكر المعلوم الذي تمّ دفعه للتسجيل وذكرت أنها تعرضت لهذا التصرف في مناسبتين بنفس المستشفى.

هذا وقد تولت الهيئة سماع مسؤولة سابقة بالمستشفى وأكدت صحة ما جاء بالعريضة وأضافت بأنّ جميع المرضى بالمستشفى يجمعون بين عملهم في المستشفى وبين العمل لحسابهم الخاص وذلك بفتح محلات تهرريض خاصة بهم في الجهة كما يقومون بسرقة مواد طبية وشبه طبية من المستشفى لاستعمالها بمحلاتهم الخاصة.

وعليه تولت الهيئة ختم أعمالها وأحالت نتائجها على النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بأريانة بتاريخ 11 ديسمبر 2017.

70. شبهة فساد مالي وإداري بمصحة الضمان الاجتماعي بالعمران

تعهدت الهيئة بموجب مجموعة من العرائض الواردة على مصالحها من مواطنين بالتقصي في ملف تعلق بشبهة فساد مالي وإداري بمصحة العمران تتمثل في:

♦ فقدان كميات من الأدوية الخصوصية وصرف أدوية دون وصفات طبية وذلك بفتح ملفات وهمية بالصيدلية التابعة للمصحة.

♦ تجاوزات على مستوى الخزينة وعدم مسك دفاتر واضحة بالمصحة.

♦ صرف أموال دون وجه قانوني.

♦ تحقيق منافع شخصية وإسناد منح دون وجه قانوني.

وباشرت الهيئة أعمال التقصي والنظر في العرائض وتولت مراسلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقيام بأعمال تفقد ومراجعتها بخصوص النتائج المتوصل إليها.

وقد توصلت الهيئة في ضوء ردّ الصندوق إلى رفع التجاوزات التالية:

♦ عدم وجود جرد دوري للأدوية مما يعيق التفتن إلى النقص الحاصل في الأدوية.

♦ عدم تأمين مستودع الأدوية وعدم وضع كاميرا مراقبة.

ولمزيد التحري والبحث تحصلت الهيئة على تقرير تفقد ثان حول التحري في عمليات تحيل تعرض لها المضمونون الاجتماعيون من طرف عون بالمصحة.

وحيث يشتهر أن يكون ما قامت به العون المعنية بارتباط بعديد حلقات «التمعش» من المال العام بالمصحة المذكورة والتي وردت على الهيئة العديد من الشكايات في شأنها.

وعليه تولت الهيئة ختم أعمال التقصي وإحالة نتائجها على النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية تونس 1 بتاريخ 19 أفريل 2017.

71. شبهة اختلاس أموال بالمؤسسة العمومية للصحة شارل نيكول

تعهدت الهيئة بموجب عريضة ممضاة من أطباء بالمؤسسة العمومية للصحة شارل نيكول بالتقصي في شبهة تجاوزات متعلقة برئاسة قسم بالمستشفى المذكور.

وفي إطار مباشرتها لأعمال التقصي قامت الهيئة بمراسلة وزارة الصحة قصد اجراء التحريات وإفادتها حول ما ورد بالعريضة وتوصلت من الوزارة بتقرير تفقد منجز من فريق من التفقدية الطبية.

وتولت الهيئة دراسة التقرير المذكور والذي تبين من خلاله العديد من الاخلالات المتعلقة برئيسة القسم المذكورة:

- ♦ القيام بعيادات في إطار النشاط التكميلي الخاص دون التقيد بالبرنامج الوارد بالترخيص المسند لها.
- ♦ تشريك ابنتها في تعويضها بالقيام بعيادات في نشاط تكميلي خاص في اختصاص طب الأعصاب رغم أنها طبيب استشفائي مساعد.
- ♦ تحويل المرضى الموجهين إليها من العيادات الخارجية إلى عيادات تؤمنها في إطار النشاط التكميلي الخاص مع عدم التصريح بالعدد الحقيقي للمرضى الذين تفحصهم.
- ♦ تشريك كاتبة طبية في استخلاص ثمن الاستكشافات والتحليل وتوجيه المرضى للقسم المكلف بإجرائها في تجاوز للتراتب التي تفرض وجود اتفاقية خاصة بين إدارة المستشفى والطبيب فيما يتعلق بالاستكشافات والتحليل التي يأذن بها.

كما تبين من خلال المقارنة بين عدد المرضى الذين تم فحصهم والمصرح بهم لإدارة المستشفى والتقديرات المستخرجة من المفكرات (les agendas) خلال سنتين فوارق بما عدده 2.442 مريضا. وقدرت الخسائر المادية للمستشفى بمبلغ 97.730د إضافة إلى الخسائر المنجزة عن عدم التصريح بعمليات الاستكشاف المكتملة للفحوصات والتي لم يقع تحديدها بتقرير التفقد.

وحيث خرج تقرير التفقد بجملة من التوصيات من بينها دعوة مدير المؤسسة العمومية للصحة شارل نيكول إلى العمل على استرجاع المبالغ المالية المتعلقة بالاستكشافات المنجزة في إطار النشاط التكميلي الخاص لكنه تغافل عن المبالغ الخاصة بالعيادات غير المصرح بها والبالغة 97.730د.

وعليه تولت الهيئة ختم أعمال التقصي وإحالة نتائجها على النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية تونس 1 بتاريخ 20 ديسمبر 2017.

72. شبهة فساد في احتجاز العارضة عنوة ودون رضاها بإحدى المؤسسات العمومية

وردت على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عريضة يتعلق موضوعها بشبهة فساد تتمثل في احتجاز العارضة عنوة ودون رضاها بإحدى المؤسسات العمومية للصحة بتعلة ضعف مداركها العقلية.

وللغرض، باشرت الهيئة أعمال التقصي والبحث وتم التحرير على العارضة التي أفادت بوجود تواطؤ من مسؤول سابق بوزارة الصحة مع أحد أفراد عائلتها يتمثل في إجبارها على أخذ دواء في شكل حقنة.

وقد أكدت العارضة أن الدواء له آثار جانبية خطيرة جدا وحالتها الصحية لا تستوجب أخذه.

ونظرا لخطورة الأفعال المرتكبة في حق العارضة وإثارة شبهة تواطؤ، أحالت الهيئة على أنظار النيابة العمومية لإجراء التتبعات اللازمة ضد المظنون فيهم وكل من سيكشف عنهم البحث من أجل ما نسبته العارضة.